

رسالة من معهد الأصفري

المواطنة المسؤولة والتضامن مناعتنا ضد الكورونا

يواجه عالمنا اليوم مخاطر من نوع جديد. فجاناب السلطويات القمعية ونخب الرأسمالية المروجة لسياسات تقشّف تحرم الأضعف وتقوّي الأيسر، نجد أنفسنا الآن أمام فيروس الكورونا - وباء ينفشّي في ظلّ تضاول القدرات الوطنية على تغطية حاجات المرضى والمواطنين.

بالطبع، هناك جانب اقتصادي للأزمة وهو إخفاق النظم السياسية شمالاً وجنوباً في مجال الرعاية الصحية نتيجة استخفاف الطبقات الحاكمة بحقّ المواطنين في الحصول عليها وعلى غيرها من الخدمات الأساسية كالتعليم؛ وكذلك نتيجة الإنفاق العام غير المجدي للضرائب ولسائر الإيرادات العامة التي قلّ ما يغذيها رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال الكبيرة والشركات الخاصة، ولا سيّما المنتمين منهم إلى القطاعات الريعية التي تأتي على حساب قطاعات الصحة والتعليم والمواصلات والبنى التحتية. ولا يقتصر الأمر على تقاعس السلطات عن الاستثمار في القطاع الصحي لصالح خطط قومية أو مشاريع كبرى تُقدّم أولويات جذب الاستثمارات على رفاه المواطنين والعدالة الاجتماعية، بل تتزامن هذه الأزمة العالمية مع مرحلة انتقالية تمرّ بها معظم الدول العربية من حيث تدهور في المعدلات الاقتصادية كمعدّلات التوظيف وأسعار صرف العملات، خاصّة وأنّ تزايد ركود كثير من الاقتصادات العربية مؤخراً إثر تداعيات انتفاضات وتحركات شعبية شنت خلالها الحكومات القائمة حروباً اقتصادية على شعوبها - كما حدث في لبنان. وهنا تكمن خطورة أزمة فيروس الكورونا التي أتى وقعها متمماً لظواهر الإفقار واتساع الفجوات الاجتماعية في المنطقة العربية.

كما يوجد جانب سياسي أيضاً يتبدى في قرارات كلّ دولة في التعجيل بالعزل الصحي أو تأجيله لاعتبارات سياسية مختلفة، أو إنكار المصيبة والتركيز على حماية الاقتصاد الوطني قبل البشر، أو حتى استغلال هذا الظرف الطارئ لتحقيق غايات رأسمالية عظمى على مستوى خلق أنماط استهلاكية جديدة وتفعيل نظام رقمي ضخم في كافة مجالات سوق العمل والاقتصاد، وبناء قاعدة بيانات إلى ما لا نهاية، تماشياً مع النموذج الاقتصادي العالمي وما يستدعيه من رفع للإنتاجية وتخفيض لكلفة الإنتاج. يُضاف إلى ذلك الخطاب المؤامراتي ليزيد من حدّة الهلع الذي نشعر به على اختلاف انتماءاتنا الاجتماعية والثقافية.

ومع تزايد عجز الحكومات العربية عن إيجاد موارد لمواجهة الأزمة، بدأت مبادرة المواطنين والمواطنات من أجل الحفاظ على صحتهم وصحة ذويهم دون التعويل على الدولة وبعيداً عن الوسائل التقليدية التي اعتادوا عليها من استجداء للحقوق وكأنها عطايا من الحكام. ففي لبنان مثلاً، بدأ الأمر بمبادرات مواطنة وإعلامية بالامتناع عن الذهاب إلى العمل حتى قبل قرارات الحكومة والمؤسسات الخاصة، وتبلور بتنظيم فعاليات لتقديم التحيّة للطواقم الطبية الباسلة. وشكل هذا الوعي ضغطاً أخلاقياً على الأحزاب، فبدأ بعضها ضخّ بعض الموارد المالية هنا وهناك لتمكين الطواقم الصحية وجلب المزيد من المعدات اللازمة من أجل تأمين شبكات علاج سريعة. كما دفع هذا الحشد الوطني الطبقة الحاكمة إلى التريث في حديثها عن انهيار معدلات الاقتصاد الكليّ وتناول الأزمة من وجهة نظر صغار التجار والعاطلين عن العمل والعاملين اليوميين والذين وجدوا أنفسهم، بين ليلة وضحاها، بدون معيل وبدون أيّ أفق للكفاف. لكن الحكومة اللبنانية، كما معظم الحكومات

العربية، لم تقم بأي تدخلات مباشرة كالتالي رأيناها في الدول المتقدمة من أجل تخفيف الوطأة الاقتصادية والاجتماعية للأزمة. فلم نرَ أي إعفاءات مؤقتة من أداء الإيجار وفواتير الماء والكهرباء والغاز وما شابه،

ولا مبالغ مالية تدفعها حكوماتنا للعاطلين عن العمل أو كتعويض للمضطرين على ترك وظائفهم من أجل الاهتمام بأطفالهم، ولا حتى أي محاولة لتأمين بعض المستشفيات الخاصة أو كلها خلال الأزمة، على عكس ما شاهدناه في فرنسا ونيوزيلاندا وإسبانيا وغيرها من دول الغرب كما وفي بعض دول الخليج العربي.

هنا، تعددت المبادرات المحلية الضيقة والمتواضعة لتعكس أهمية المواطنة والتكافل الاجتماعي في مواجهة الأزمات الكبرى: فمن جمع مبالغ للمفصولين من عملهم إلى حملات جمع المواد الغذائية وتوزيعها إلى مبادرات توزيع أدوات التعقيم في الأحياء وخدمات التوصيل المجانية التي تطوع في تقديمها الشباب الناشط للمسنين المحجورين، تجلّى وجه جديد للمجتمعات المدنية بعيداً عن المنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية. وبالتوازي مع إبداع مبادرات خاصة بهم، استوحى المواطنون اللبنانيون والعرب من المبادرات الإنسانية التي أطلقت في بعض الدول المتقدمة أيضاً؛ ففي أركنساس الأميركية مثلاً، ألقى أصحاب الملك أصحاب المطاعم المستأجرين من دفع الإيجار حتى يتمكنوا من الاستمرار في دفع رواتب موظفيهم كمبادرة منهم لدعم الأكثر حاجة، وتعددت الآن المبادرات المشابهة في لبنان والمنطقة وكذلك الدعوات العامة لمثل هذه المبادرات. وقد أكد هذا البعد التضامني في لبنان تحديداً الأثر الإيجابي للحشد الذي عرفه المجتمع اللبناني منذ تشرين الأول ٢٠١٩، بقدر ما سلط الضوء على محدودية السلطة في التفاعل مع كوارث من هذا النوع. وظهر التضامن العابر للقومية الطوعي والخارج عن إطار المؤسسات المالية الدولية بالغاً في الأهمية أيضاً في تخطي مشاكل الموارد والخبرات والمعرفة المحدودة.

هكذا، أثبتت هذه الأزمة بالفعل أهمية وجود معبر بين حياة الناس والحسابات السياسية، معبر يعكس هموم الناس غير المحزبين أو الساقطين من الحسابات الحزبية. وأرشدتنا إلى أهمية أن توضع حياة الناس - كل الناس - قبل هواجس وجهود الاستثناء بالسلطة. وأظهرت لنا أيضاً أهمية وجود قطب يحاسب السلطة ويسائلها عن كيفية تخصيص مواردها وعن المعايير التي تعتمدها في اتخاذ قراراتها في مثل هذه الظروف، من فرض التعبئة العامة إلى غلق المحال والحدود إلى استخدام المؤسسات السيادية لإنقاذ المعزولين في بيوتهم من الجوع وقلة المياه والكهرباء وضيق الأحوال. وبرهنت هذه الأزمة على أهمية تمسك الشعوب بمطالبها المحققة، مثل تقديم الحكومات للخدمات الحياتية الأساسية بالنوعية والكمية والكلفة الصحيحة، إذ تبين - على سبيل المثال - أن المستشفيات العامة ضرورة أساسية في أي ظرف مماثل، تحتاج إليها كلّ الطبقات الاجتماعية دون استثناء: الميسورة والكادحة على حدٍ سواء.

ويعتبر لبنان - وهو من الدول العربية الأكثر معاناة نتيجة إصابته بأزمات قوية عدّة مؤخراً - خير دليل على صواب نظرنا. ففي الأيام الأخيرة، تضافرت الجهود لخلق شبكات أمن طوعية تحاول توصيل المؤن للفئات الأضعف، وأبرزها مبادرة "الناس لبعضاً" التي تقدّم كراتين المونة للعائلات الفقيرة دون النظر إلى الانتماء الطائفي أو السياسي. وبرز اهتمام الكثير من النقابات الناشئة في حماية العاملين بها من العوز أو الوقوع في براثن البطالة المفاجئة؛ حتى أن المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين قد شكّل هيئة وطنية وصندوقاً يدعم العمالة اليومية والمصرفيين وأصحاب الدخل المحدود والفقراء للتعويض عن غياب الدولة وصمت النقابات غير المستقلة، وعلى رأسها الاتحاد العمالي العام، عن نصرة العمال المصرفيين من عملهم والدفاع

عنهم. ومن المُلفت كذلك مبادرات كراديو الحي، والحشد للتصفيق الجماعي من الشرفات تقديماً للدعم والتحية لبسالة الطواقم الطبية، ومبادرات كتلك التي أطلقتها نقابة المحامين لجلب التبرّعات من أجل تغطية تكاليف الوقاية والتطهير والتعقيم في ٢٥ سجناً في لبنان وتوزيع الأدوات عليها.

يؤمن فريق معهد الأصفرى للمجتمع المدني والمواطنة بأن لبنان والمنطقة والعالم أجمع بحاجة إلى مجتمعاتٍ مدنية تساهم في خلق حلول وسدّ حاجات على المدى القصير والمتوسط، وإلى مبادرات مدنية تعضد التضامن بين الفئات الاجتماعية المتنافسة كل دقيقة في سياق يستمر فيه السياسيون في اتباع منطق المحاصصة والاستنزاف للبقاء في مقاعد الحكم. كما يحتاج لبنان إلى مجتمع مدني يحاسب حكوماته على قراراتها ومعايير أدائها لوظائفها على أكمل وجه. ويصب هذا الموضوع في صلب تفويض معهد الأصفرى وأجندته البحثية إذ يهتم المعهد، من خلال برنامجي "المجتمع المدني والقانون والحوكمة" و"الثقافة كمقاومة" ومشاريعهما، برصد وتوثيق وتحليل الحركات الاجتماعية - المحلية والمتعدية القومية منها - في العالم العربي وكذلك بدراسة التجليات الجديدة للمجتمع المدني ولأعمال الناشطة فضلاً عن الترويج لمواطنة مسؤولة ومشاركة سياسية تحمي الديمقراطية التشاركية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية.

من هذا المنطلق، ندعو جمهور وشركاء معهد الأصفرى إلى مشاركتنا بتوثيق كل المبادرات المدنية الناشئة في لبنان أو في المنطقة العربية لنثبت أن العلاقات الاجتماعية أكثر اتساعاً وتعقيداً من مجرد الصراع على مقاعد الحكم، وأن المواطنين قادرين على مواجهة الأزمات والتحديات عبر بناء شبكات وتنظيمات للتضامن وليس فقط عبر التحزّب للوصول إلى بعض المآثر هنا وهناك.